الأمم المتحدة

E/CN.5/2006/L.6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
14 February 2006
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الرابعة والأربعون

٨-١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

توصي لجنة التنمية الاجتماعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

"الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا"

"إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

"**إذ يشير** إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥[(١)]، وإلى الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة"، التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/ يوليه ٢٠٠٠،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8).

150206 150206 06-24387 (A)

"**وإذ يؤكد من جديد** إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[٢] وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٣] المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وقرار الجمعية العامة ٥٧/٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

"**وإذ يرحب** بالنتائج التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة الاستثنائي المعني بالعمالة والحد من الفقر، المعقود في واغادوغو يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤،

"**وإذ يؤكد من جديد** الالتزام الذي قطع في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٤] بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا،

"**وإذ يدرك** الصلة القائمة بين أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي تعهد فيه المجتمع الدولي بمعالجة الاحتياجات الخاصة بأفريقيا، وبضرورة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف المنصوص عليها في الإعلان بشأن الألفية،

"**وإذ يضع في اعتباره** أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأفريقية تقع على عاتق هذه البلدان أنفسها، وأنه ليس من المغالاة في شيء تأكيد أهمية دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية، وأن الجهود الإنمائية التي تبذلها هذه البلدان تحتاج إلى الدعم عن طريق تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، وإذ يشير في هذا الصدد إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٥] إلى الشراكة الجديدة،

---

(٢) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(٣) قرار الجمعية العامة ٥٧/٢.

(٤) قرار الجمعية العامة ٦٠/١.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7).

”١ - **يرحب** باعتماد الفصل المعنون ”التنمية المستدامة في أفريقيا“ من خطة التنفيذ التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة تنفيذ نتائج جوهانسبرغ)[٦]؛

”٢ - **يشدد** على أن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة عناصر مترابطة يُعزز بعضها بعضا في التنمية المستدامة؛

”٣ - **يرحب** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها في تنفيذها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٣] بترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، ويشجع البلدان الأفريقية على أن تواصل، بمشاركة أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، تكثيف جهودها في هذا الصدد عن طريق إرساء وتعزيز مؤسسات الحكم، وتهيئة بيئة مؤاتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق التنمية في المنطقة؛

”٤ - **يشدد** على أن الديمقراطية، واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحق في التنمية وإدارة وتنظيم الشؤون العامة بطريقة تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة في جميع قطاعات المجتمع، والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، هي من الركائز التي لا بد منها لتحقيق التنمية المستدامة الاجتماعية منها والمتمحورة حول الإنسان؛

”٥ - **يلاحظ** أنه تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وخاصة إنجاز عملية التقييم الذاتي في بعض البلدان، واستضافة بعثات الدعم القطرية والبدء في العملية التحضيرية الوطنية لاستعراض الأقران في بلدان أخرى، ويحث البلدان الأفريقية على الانضمام إلى آلية استعراض الأقران، على سبيل الأولوية وفي أقرب وقت ممكن، وعلى تعزيز عملية استعراض الأقران توخيا لكفاءة أدائها؛

”٦ - **يؤكد من جديد** على الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، لوضع أطر للسياسات القطاعية وتنفيذ برامج محددة في إطار الشراكة الجديدة وتصميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة؛

---

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

”٧ - **يشدد** على أهمية أن تواصل البلدان الأفريقية، استنادا إلى الاستراتيجيات والأولويات الوطنية، تنسيق جميع أشكال المساعدة الخارجية، بما فيها المساعدة المقدَّمة من المنظمات المتعددة الأطراف، بغية إدماج تلك المساعدة بفعالية في عملياتها الإنمائية؛

”٨ - **يشجع** على مواصلة البلدان الأفريقية إدماج أولويات الشراكة الجديدة وأهدافها، بما فيها برامج الهياكل والمنظمات الإقليمية؛

”٩ - **يشير** إلى أن للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية دورا حاسما في تنفيذ الشراكة الجديدة، وتشجع البلدان الأفريقية في هذا الصدد على أن تزيد، بمساعدة شركائها في التنمية، الدعم الذي تقدمه لتعزيز قدرات هذه المؤسسات؛

”١٠ - **يشدد** على أن إحراز تقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة يتوقف أيضا على تهيئة بيئة وطنية ودولية مؤاتية لنمو أفريقيا وتنميتها، بما في ذلك اتخاذ تدابير من أجل تهيئة بيئة مؤاتية على صعيد السياسات العامة تساعد على تنمية القطاع الخاص والمشاريع الحرة؛

”١١ - **يدرك** أنه على الرغم من أن المسؤولية عن التنمية الاجتماعية تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات، فإن التعاون والمساعدة الدوليين أساسيان في تحقيق هذا الهدف تحقيقا تاما؛

”١٢ - **يرحب** بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لتعزيز التعاون مع أمانة الشراكة الجديدة؛

”١٣ - **يرحب** أيضا بمساهمة الدول الأعضاء في تنفيذ الشراكة الجديدة في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفي هذا الصدد، تشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، على دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية، بوسائل في جملتها التعاون الثلاثي الطرف؛

”١٤ - **يقر** بمختلف المبادرات الهامة التي قام بها الشركاء في تنمية أفريقيا في السنوات الأخيرة، ومن بينها مبادرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وخطة عمل مجموعة الثمانية المتعلقة بأفريقيا، ومبادرات الاتحاد الأوروبي، ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، وتقرير لجنة أفريقيا المعنون ”مصلحتنا المشتركة“، ومنتدى الشراكة الأفريقية، وفي هذا الصدد، يؤكد أهمية

التنسيق بين تلك المبادرات المتصلة بأفريقيا وتقييم مستوى ونطاق تقديم المعونة مقارنة بالتبرعات المعلنة؛

"١٥ - **يقر أيضا** بالدور الهام الذي يؤديه منتدى الشراكة الأفريقية، وفقا لاختصاصاته المنقحة المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، التي تشمل تحفيز العمل المتعلق بالتدابير المتخذة للوفاء بالتزامات أفريقيا وشركائها في التنمية وتنسيق دعم الأولويات الأفريقية والشراكة الجديدة، ويحث منتدى الشراكة الأفريقية على تعزيز جهوده في هذا الصدد؛

"١٦ - **يحث** على مواصلة تقديم الدعم لتدابير مواجهة التحديات التي يطرحها القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، تخفيف عبء الديون، وزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق، ودعم القطاع الخاص والمشاريع الحرة، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا؛

"١٧ - **يلاحظ** الزيادة الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعهّد بها كثير من الشركاء في التنمية، وهي تشمل تعهدات مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي، مما سيؤدي إلى زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا قدرها ٢٥ بليون دولار في السنة بحلول عام ٢٠١٠، ويشجع جميع الشركاء في التنمية على ضمان فعالية المعونة المقدمة من خلال تنفيذ إعلان باريس لعام ٢٠٠٥ المتعلق بفعالية المعونة: الملكية والتنسيق والمواءمة والنتائج والمساءلة المتبادلة[٧]؛

"١٨ - **يقر** بأنه يتعين على الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بذل جهود متواصلة لزيادة تدفقات موارد جديدة وإضافية لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة منها والخاصة، المحلية منها والأجنبية، لدعم تنمية البلدان الأفريقية؛

"١٩ - **يرحب** بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لزيادة مواءمة دعمهم المالي والتقني المقدم إلى أفريقيا مع أولويات الشراكة الجديدة وفقا لاستراتيجيات الحد من الفقر الوطنية أو الاستراتيجيات المشابهة، ويشجع الشركاء في التنمية على تكثيف جهودهم في هذا الصدد؛

---

(٧) يمكن الرجوع إليه بزيارة الموقع التالي: http://www1.worldbank.org/harmonization/PARIS/FINALPARISDECLARATION.Pdf

"٢٠ - **يعترف** بالأنشطة التي تقوم بها مؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الأفريقي في البلدان الأفريقية، ويدعو هذه المؤسسات إلى مواصلة دعمها لتنفيذ أولويات وأهداف الشراكة الجديدة؛

"٢١ - **يطلب** إلى الأمين العام، في إطار متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أن يحث منظومة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية من أجل تنفيذ مبادرات سريعة الأثر تستند إلى أولوياتها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وذلك لتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويعترف في هذا الصدد بالالتزامات التي تعهدت بها بعض البلدان المانحة مؤخرا؛

"٢٢ - **يلاحظ** أن كيانات منظومة الأمم المتحدة ما فتئت تستخدم بنشاط آلية التشاور الإقليمي بوصفها أداة لتعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي، ويشجعها على تكثيف جهودها المبذولة لوضع وتنفيذ برامج مشتركة دعما للشراكة الجديدة على الصعيد الإقليمي؛

"٢٣ - **يشجع** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة على مواصلة تعزيز آلياتها القائمة للتنسيق والبرمجة، فضلا عن تبسيط ومواءمة إجراءات التخطيط والدفع والإبلاغ، كوسيلة لتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

"٢٤ - **يلاحظ** التعاون المتزايد فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، ويطلب إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها المنظومة دعما للشراكة الجديدة، بالاستناد إلى مجموعات الأنشطة المتفق عليها؛

"٢٥ - **يرحب** بتقرير الفريق الاستشاري للأمين العام المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة[٨]، ويتطلع إلى تلقي تقريره التكميلي الذي يشمل توصيات بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها لزيادة الدعم المقدم لتنفيذ الشراكة الجديدة؛

"٢٦ - **يطلب** إلى لجنة التنمية الاجتماعية مواصلة تقديم الدعم للبلدان الأفريقية في التوعية بالأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة وتنفيذها، وتقديم توصيات بشأن التدابير الكفيلة بتحقيق ذلك خلال دورة وضع السياسات لعام ٢٠٠٨؛

(٨) A/60/85.

”٢٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ويطلب إلى المكتب أن يتعاون مع شعبة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وأن يدرج الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة في تقاريره الشاملة التي سيقدمها إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين؛

”٢٨ - **يشجع** على مواصلة التركيز على حالة الأسرة والشباب والمسنين والمعوقين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض المعدية وكذلك على عدم تكافؤ الفرص الناجم عن العولمة واستمرار أوجه عدم الإنصاف في النظام الاقتصادي العالمي؛

”٢٩ - **يقرر** أن تواصل لجنة التنمية الاجتماعية النظر في الشراكة الجديدة في إطار بند جدول الأعمال الذي يركز على المبادرات الإقليمية خلال المناقشات بشأن المواضيع ذات الأولوية التي ستنظر فيها في المستقبل خلال دورتها الخامسة والأربعين، بما في ذلك، في هذا الصدد، نتائج حلقات العمل الإقليمية“.